

Distr.: General
28 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البنود ٢٧، و ٣٦، و ٣٩ (د)، و ٥٢، و ٥٤، و ٦٥،
و ٨٥، و ١٤٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن
الدوليين
الحالة في الشرق الأوسط
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الدولية
الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في
أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها
تنشيط أعمال الجمعية العامة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
نزع السلاح العام الكامل
التنمية المستدامة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص إعلان وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر المعني
بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعتمد في اجتماعهم الوزاري، المعقود في ألماتي، في
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وبما أن جمهورية كازاخستان تتولى رئاسة عملية المؤتمر، سأغدو ممتنا لو عملتم على
تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٧،
و ٣٦، و ٣٩ (د)، و ٥٢، و ٥٤، و ٦٥، و ٨٥، و ١٤٨ من جدول الأعمال، ومن
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يرزان خ. كازيخانوف

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والروسية]

إعلان وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعتمد في اجتماعهم الوزاري المعقود في ألماتي، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، قد اجتمعنا اليوم في ألماتي لتبادل الآراء بشأن الحالة الراهنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ونستقصي إمكانيات زيادة التعاون وتوطيد السلام والأمن في آسيا.

إن الحالة في القارة الآسيوية وفي العالم تشهد تغيرا سريعا. والسلام والتنمية والتعاون هي الاتجاهات السائدة، بيد أن الأخطار التي تهدد السلام والأمن، مثل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والمظاهر العنيفة للانفصالية والتطرف، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وإمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والصراعات والنزاعات الإقليمية، والاحتلال الأجنبي، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما الفقر، والاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا تزال قائمة. وهذه الأخطار والاحتمالات ذات طابع عالمي وينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود متعددة الأطراف للتصدي لها بطريقة فعالة. وتتسم الحالة في آسيا بتنوع أنظمتها السياسية والاقتصادية وبتقاليدها الثقافية الفريدة، ومن ثم لا بد من إيلاء الاهتمام الواجب لهذه الخصائص في صياغة نهج تعزيز الأمن والازدهار لشعوبنا.

ونحن نشدد على أن الهدف الرئيسي للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا هو المساهمة في تعزيز جو من السلام والأمن في آسيا. وفي هذا الصدد، يمثل المؤتمر منتدى تتسنى فيه مناقشة آفاق تفاعلنا وصياغة النهج المتعددة الأطراف الملائمة من أجل تعزيز التعاون وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة ألماتي.

ونحن نؤكد من جديد التزامنا بدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنها.

ونحن ندرك ما لتدابير بناء الثقة من دور خاص في تعزيز التعاون وزيادة تنمية جو من السلام والثقة والصداقة في آسيا وفي تهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد حلول للمشاكل في المجالات العسكرية - السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والإنسانية، والثقافية.

وتظهر التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية مؤخرا أن النهج المتعددة الأطراف القائمة على أوسع نطاق من الدعم الدولي هي السبيل الأكثر فعالية لمواجهة تحديات العالم المعاصر. ومن ثم، نحن نؤكد من جديد الدور المحوري للأمم المتحدة في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة دوليا وفقا لميثاقها. ونشدد على الحاجة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها أكثر استجابة للتحديات التقليدية والجديدة وتتفق على العمل صوب هذا الهدف.

ونحن نؤكد من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي احترام وحدة العراق واستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية، بما في ذلك حق الشعب العراقي ككل في التحكم في موارده المالية والطبيعية. ونرحب بالبيان الذي أصدرته الحكومة العراقية المؤقتة والذي يفيد باعترامها إقامة علاقات طيبة بين العراق والدول المجاورة له، على أساس الاحترام المتبادل ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، فضلا عن الالتزام بالمعاهدات والالتزامات القائمة، لا سيما المعاهدات والالتزامات ذات الصلة بالحدود المعترف بها دوليا، وندعو العراق والدول المجاورة له إلى التعاون الحثيث لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك عن طريق القضاء على أي وجود للإرهاب في أراضيها. ونحن نؤيد بدء العملية السياسية في العراق على النحو المبين في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ونشدد على أنه ينبغي للأمم المتحدة القيام بدور محوري في هذه العملية. ونرحب بالمؤتمر الدولي المعني بالعراق الذي سيعقد وشيكاً في مصر في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

إننا نؤيد عملية إعادة البناء السياسية والاقتصادية في أفغانستان ونشجع جميع البلدان، بما فيها الدول المجاورة، على تكثيف الجهود لمساعدة الحكومة الأفغانية على تعزيز الاستقرار، وتعمير الاقتصاد، ومكافحة الإرهاب وإنتاج المخدرات في البلد. ونحن نعتبر من الضروري أيضا مواصلة الجهود الجماعية لرسم استراتيجية شاملة من الإجراءات الدولية لمكافحة خطر المخدرات النابع من أفغانستان. ونحن نرحب بالانتخابات الرئاسية في أفغانستان بوصفها أحد العناصر الرئيسية في عملية بون والخطوة الأولى الأهم صوب إنشاء مؤسسات الدولة الجديدة استنادا إلى المبادئ الديمقراطية.

ونحن نعرب عن القلق إزاء الحالة في الشرق الأوسط وندعو جميع الأطراف المعنية إلى استئناف المفاوضات للمساعدة في التوصل إلى سلام شامل ودائم وعادل، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن نرحب بالمبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، لا سيما خريطة الطريق، حسبما أيدتها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥١٥ (٢٠٠٣) وتصور الرئيس بوش.

إننا نؤيد إرساء السلام والاستقرار في جنوب القوقاز، مما سيخدم مصالح جميع الدول المعنية ويعزز الاستقرار في المنطقة الأوروبية الآسيوية بأسرها، عن طريق التسوية السلمية للصراعات على أساس معايير القانون الدولي ومبادئه وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحن نؤيد عملية محادثات الأطراف الستة الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية عن شبه الجزيرة الكورية وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها. ونحن ندعو إلى الإنجاز المبكر لاتفاقات مقبولة على نحو متبادل من شأنها أن تعزز السلام والأمن والتعاون في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا ككل.

إننا ندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والمظاهر العنيفة للانفصالية والتطرف ونتفق على تعزيز جهودنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في مكافحة هذه الأخطار المشتركة التي تقوض الأسس ذاتها التي يقوم عليها السلام والأمن الدوليين. وينبغي للكفاح ضد هذه الأخطار أن يكون عالميا وشاملا ومطردا، وليس انتقائيا أو تمييزيا، وينبغي له أن يتجنب الكيل بمكيالين.

ونحن نؤيد تأييدا قاطعا البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (S/PRST/2004/31) والذي يدين الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في الاتحاد الروسي.

ونحن نؤكد من جديد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يمثل خطرا على السلام والأمن الدوليين، وندعو جميع الدول إلى أن يفي كل منها بالتزاماته في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، من المهم أهمية حيوية منع الجماعات الإرهابية والإجرامية من محاولة اقتناء الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والمشعة، ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها، وينبغي تشجيع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من هذا الخطر تشجيعا كبيرا.

ونحن نشدد على أن الجهود الدولية الرامية إلى منع الانتشار النووي ينبغي ألا تضر بحقوق الدول في الحصول على التكنولوجيا والمواد النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، وفقا للالتزامات كل منها بموجب اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا ندرك أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يمثل أحد العناصر الحيوية في الأمن والاستقرار في آسيا. ومن ثم فإننا نشدد على أهمية تطوير الحوار الإقليمي ودون الإقليمي وتعزيز التُّهُّج التعاونية المتعددة الأطراف فضلا عن اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، لتعزيز التنمية المستدامة، والتعاون الاقتصادي، ورفاه شعوبنا، واحترام حقوق الإنسان.

ونحن نؤيد المبادرات المختلفة المتخذة على صعيد متعدد الأطراف أو فردي لتطوير الحوار فيما بين الحضارات الذي يمثل واحدة من الأدوات الرئيسية لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره وكذلك التعصب، ولتعزيز التعايش السلمي فيما بين المنتمين إلى ديانات أو ثقافات مختلفة.

واليوم قد اتخذنا قرارات تنم عن نتائج العمل الذي قامت به الدول الأعضاء لإنجاز المهام التي حددها رؤساء الدول و/أو الحكومات في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٢ للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ولمواصلة عملنا في التحضير لمؤتمر القمة المقبل.

الماتي، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤